

خلال السنوات القليلة الماضية التي تلت الأزمة توقع المحللون زيادة عمليات الاستحواذ، والتملك في المنطقة، ولكن الواقع كان على العكس من ذلك، والسبب أن البائعين عرضوا أسعارهم بمستويات ما قبل الأزمة. وفي المقابل فإن عمليات الاندماج ظلت في حدود ضيقة. البعض يعيد ذلك إلى سيطرة الملكيات العائلية على ملكيات القطاع الخاص الكبيرة في المنطقة. وهؤلاء لم يكونوا مضطرين لإعادة هيكلة شركاتهم كما هو الحال مع مناطق أخرى في العالم.

أجرى اللقاء  
حسن عبد الرحمن

روهيت واليا نائب الرئيس والرئيس التنفيذي - بنك آين كابيتال.



نصيحة آلين كبيتال:

البقاء في المنطقة



التغيرات على واقع العرض والطلب وهذا مؤشر على بداية مرحلة جديدة".  
ولكن ما هي الفرص الاستثمارية القائمة بين دولة الإمارات والهند. على اعتبار أن الهند كانت شركاً تاريخياً والجالية الهندية هنا تلعب دوراً اقتصادياً بارزاً في كل الأحداث التي نشهدها في الإمارات كما أن هناك مشاريع مشتركة بين الإمارات والهند على الصعيد الحكومي وعلى صعيد القطاع الخاص.

يقول واليا: "ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي والهند بعلاقات تجارية تاريخية وتتمتع المنطقتان بروابط ثقافية تاريخية قوية. لقد لاحظنا نمواً في التبادل التجاري خلال العقد الماضي. كما أننا نتوقع أن نرى استثمارات خليجية كبيرة في البنية التحتية الهندية في السنوات المقبلة. هناك العديد من الفرص أمام المستثمرين الخليجيين لتنويع محافظتهم الاستثمارية من خلال أخذ موقعهم من خارطة الاستثمارات الهندية الواعدة حيث أن العائدات الاستثمارية لا تزال قوية نسبياً. من جهة أخرى وبسبب الميزة المكانية ووفرة الموارد الطبيعية

الطاقة مما يجعلها أرضاً خصبة لأي مستثمر. المشهد الاستثماري في الإمارات واعد جداً ويقدم للمستثمرين فرصاً ممتازة. وقد لعبت الحكومة دوراً هاماً جداً لخلق جو استثماري يلبي مطالب المستثمرين في هذا البلد الذي يكثر بالموارد ورأس المال والأن كل ما تحتاجه هو مجموعة من اللاعبين الاستراتيجيين ليأتوا ويكونوا جزءاً من قصة النجاح هنا. تتميز الحكومة بعدد النظر وتقوم بالمبادرات التي من شأنها تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي. ونحن نرى ذلك واضحاً في قدرة دبي مثلاً على النهوض مجدداً بعد الأزمات التي ضربت المنطقة، وهي اليوم تبادر لإطلاق مشاريع عملاقة سوف تكون محط اهتمام كبير في المرحلة المقبلة».

وبحسب واليا، فإن دبي تشهد انعاشاً ملحوظاً ولا يزال قطاع العقارات في دبي جذاباً للاستثمار. ويقول: "يجب أن ينظر المستثمرون إلى هذا القطاع على المدى الطويل. إن البنية التحتية القوية والمتطورة في الإمارات تشجع على التنمية العقارية ولكن هذا سيحدث تدريجياً على مدى السنوات القادمة. وقد بدأنا ملاحظة بعض

تمثل الإمارات العربية المتحدة النموذج الأكثر تميزاً لنمط الاقتصاد الذي يعتمد على الشراكة مع خطوط التمويل والاستثمار العالمية، وهو إلى ذلك يملك نفس مواصفات اقتصاديات المنطقة التي تعتمد على الإنفاق الحكومي وسيطرة العائلات الكبيرة على القطاعات الاقتصادية. أريبيان بزنس التقت روهيت واليا نائب الرئيس والرئيس التنفيذي - بنك ألين كابيتال وتحدث عن واقع الاستثمار في المنطقة وتوقعاته حول مجموعة من القضايا المهمة اليوم.

يقول واليا أن "دولة الإمارات تتميز بقدرات لوجستية وبنية تحتية قوية ووفرة كبيرة في موارد

## الأمينة

## لقاء



ترتبط دول مجلس التعاون  
والهند بعلاقات تاريخية.



دخلت ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة في  
اتفاق مشروع مشترك لتأسيس شركة  
هندسية من أجل المشاركة في المشاريع  
الصناعية والبنية التحتية في الهند.

فإن دول مجلس التعاون الخليجي لديها القدرة في لعب دور قاعدة للصناعات التحويلية فضلاً عن مركز تصدير للعديد من الشركات الهندية. إننا نرى حركة بهذا الاتجاه ففي يناير من العام 2012 وجهت الحكومة الهندية دعوة إلى جهاز أبوظبي للاستثمار، في الممر الصناعي بين دلهي ومومباي ومشاريع أخرى في البنية التحتية. ومن الأمثلة الأخرى على هذا التوجه دخول ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة ومجموعة سهيل بهوان في سلطنة عمان في اتفاق مشروع مشترك في سبتمبر 2011 لتأسيس شركة هندسية من أجل المشاركة في المشاريع الصناعية والبنية التحتية في الهند. وطبعاً لا ننسى الصفقة التي أدارتها ألبن كاهيتال بين شركة زواري للكيماويات الزراعية المحدودة الهندية ومدينة رأس الخيمة الملاحية لانشاء مصنع للفوسفات بقيمة 800 مليون دولار في رأس الخيمة.

### القطاعات الأفضل

مع تصاعد النشاط الاقتصادي فقد ظلت عمليات الاستحواذ في إطار محدود ولكن واليا يقول: «نشطت عمليات الاستحواذ والاندماج كثيراً خلال العام الماضي. وقد أصبحت عمليات الاستحواذ أو الشراكات الاستراتيجية نشطة. غير أنها لم تصل إلى مستويات ما قبل الأزمة. وقد بدأ مستثمرو الأسهم الخاصة الإقليميون أيضاً الاستثمار بالمنطقة. ونحن نلاحظ أن الشركات تتفق الشركات الآن على عمليات الاستحواذ لتعزيز أعمالها بدلاً من التركيز على الأهداف التي من شأنها حمايتها من الضغوط الاقتصادية. هذه الشركات تستخدم الاستحواذ من أجل النمو والتوسع في مناطق جغرافية وخطوط إنتاج جديدة».

يبقى أن هناك اختلافاً في نشاط القطاعات الاقتصادية في المنطقة وتباين من حيث كونها تقدم خياراً أفضل للمستثمرين. وحسب ثانياً فإن اندماج منطقة الخليج العربي بالاقتصاد العالمي يزداد وتبقى قطاعات النفط والغاز مستقرة، وهذا ترك أثراً غير مباشر على القطاع غير النفطي. إن عوائد قطاع النفط والغاز ومنتجاته تؤثر بشكل فعال ببقية الاقتصاديات بشكل يسهم إلى حد كبير بتنوع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

يضيف واليا، «في عام 2013، إلى جانب الدعم المستمر الذي يقدمه قطاع النفط والغاز، فإنه من المتوقع أيضاً مساهمة القطاعات غير النفطية في تعزيز النمو الاقتصادي في



وجهت الحكومة الهندية دعوة إلى جهاز أبوظبي، للاستثمار في العمر الصناعي بين دلهي ومومباي.

بصناديق التحوط لأنها توفر سيولة قليلة".

#### عوائد أقل

يستبعد واليا بقاء العوائد هذا العام كما كان الأمر في العام 2012 ويقول: "نعتقد أنها ستكون أكثر تواضعاً هذا العام. وسنرى خلال الأشهر القليلة القادمة بعض الإمكانيات لمزيد من الاتجاه السعودي في الأسهم. مع ذلك على المستثمرين خلال النصف الثاني من العام تجنب الاستثمار في الأصول الخطرة والعودة إلى الملاذات الآمنة المتمثل بسندات الشركات. مع توقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي مرة أخرى. مازلنا نوصي بالاستثمار بالعملات الصعبة في سندات الأسواق الناشئة والسندات ذات العوائد العالية ونحن نتوقع مزيد من الانخفاض في هوامش الائتمان خلال العام 2013. بسبب الأزمة الاقتصادية. هناك على الصعيد العالمي اتجاه متزايد بين الشركات في التركيز على أعمالها الأساسية وسحب معظم قرارات الاستثمارات المتخذة من أجل إعادة التركيز على الاستراتيجية الأساسية لهذه الشركات. ■

التحديات، ويرى واليا أن سعر برميل النفط (برنت) بقي يراوح في نطاق 110 دولار أمريكي خلال الأشهر 18 الماضية. وبقي ارتفاع الأسعار محدوداً بسبب انخفاض توقعات النمو العالمي وارتفاع مصادر الطاقة البديلة في الولايات المتحدة. كما أن الانخفاض في الأسعار كان أيضاً محدوداً بفضل الطباعة الثابتة للنفود من قبل البنوك المركزية، لذلك فإننا لا نتوقع تحركات كبيرة. المستوى الحالي لأسعار النفط داعم للاستثمارات والنمو في المنطقة.

القطاعات ذات النمو المرتفع ظلت محط اهتمام المثمرين حول العالم، وينصح واليا، بالتركيز على قطاعات محددة تحقق نمواً ثابتاً «حتى في الأسهم يجب التركيز على القطاعات ذات النمو المستقر مع عوائد عالية. لجهة السندات فهي عالية الثمن لكننا لا نرى عمليات بيع كبيرة بسبب وفرة السيولة التي تقدمها البنوك المركزية. وسوف يستمر المستثمرون في البحث عن العوائد في أسواق الائتمان. أما بخصوص السلع فهناك فرصة لزيادة أسعار السلع مع احتمال عودة تسارع النمو في الصين. كما أننا لا نوصي بالاحتفاظ

المنطقة، مع توقعات في أن يحقق نتائج أفضل من السنوات الثلاث السابقة، الأمر الذي يعني أنه سيسهم بجزء كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013. وقد توقع صندوق النقد الدولي أن تسهم القطاعات غير النفطية بنمو الناتج المحلي بنسبة 5% أي أعلى من توقعات مساهمة القطاعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام".

#### أسعار النفط

لم تسلم المنطقة من تأثيرات الأزمة العالمية وخاصة أزمة الدين الأوروبية التي ما تزال تترك مفاعيلها على كل القطاعات، ولكن مع ذلك يرى نالبا أن تأثير الأزمة الأوروبية يبقى محدوداً على المنطقة طالما أن العدوى لم تنتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا. وسياسة الإفراض التي ألتزم بها البنك المركزي الأوروبي العام الماضي هي أهم خطوة من أجل احتواء الأزمة. ويتقديري أن الأسوأ أصبح الآن وراء ظهورنا لكن النمو سيبقى بطيئاً في أوروبا.

الاقتصاد بخير طالما بقيت أسعار النفط عند معدلاتها الحالية، والمنطقة قادرة على مواجهة